Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):504-520
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.26

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Analysis of the development of sustainable development indicators and their impact on the production sector for the period (2019-2021)*

Researcher: Muhammad Shaaban Wahib al-Halbousi[(1)], Ass. Prof . Dr. Ahmed Muhammad Jassim Al-Akidi[(2)]
University of Fallujah - College of Administration and Economics[(1)(2)]
(1) Mohame.al.shaban@gmail.com (2) dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq

Key words:
sustainable development, local productive sector, economic development.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	***20 Jul. 2023***
Accepted	***07 Aug. 2023***
Avaliabble online	***31 Dec. 2024***

©2024 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail
cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Researcher: Muhammad Shaaban Wahib al-Halbousi
University of Fallujah
College of Administration and Economics

Abstract:
The study attempts to find out the role that the local productive sector can adopt and play and the extent to which it is affected by the comprehensive sustainable development on the local side. In order to achieve the main objective above and the sub-objectives emanating from it, the research adopted the analytical approach by highlighting the units of the productive sector represented by the industrial, agricultural, transportation and other sectors. The study reached a set of conclusions, the most important of which are; The basic research hypothesis is proven according to the data of the analytical side, and sustainable development is one that takes into account the human, environmental and developmental aspects, that is, it is a comprehensive process that deals with the various aspects and components of social life, on a comprehensive basis, with the aim of raising the standard of living of individuals without conflicting with the governing environment variables . As it became clear through the analysis of indicators of sustainable development, that these indicators were within safe and advanced limits in 2019, but they declined significantly in the year of the pandemic (2020) due to the closure of the global economy and its impact on the local economy, then these indicators rose again starting from 2021 , indicating that the economy has achieved sustainability during the period covered by the research. Accordingly, the study recommended a set of recommendations that serve the purposes of the study.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):504-520
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.26

تحليل تطور مؤشرات التنمية المستدامة وانعكاسها على القطاع الانتاجي للمدة (2019-2021)*

الباحث: محمد شعبان وهيب الحلبوسي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الفلوجة
Mohame.al.shaban@gmail.com

أ.م.د. احمد محمد جاسم العكيدي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الفلوجة
dr.ahmedmohammedj@uofallujah.edu.iq

المستخلص

تحاول الدراسة معرفة الدور الذي يمكن ان يتبناه ويقوم به القطاع الانتاجي المحلي ومديات تأثره بالتنمية المستدامة الشاملة في الجانب المحلي، وكان ذلك من خلال اعتماد فرضية للبحث مفادها توجد علاقة سببية غير منضبطة بين مؤشرات التنمية المستدامة والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية خلال مدة البحث، وفي سبيل تحقيق الهدف الرئيس اعلاه والاهداف الفرعية المنبثقة عنه، اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال تسليط الضوء على وحدات القطاع الانتاجي المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والنقل وغيرها، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها، ثبوت فرضية البحث الاساسية على وفق بيانات الجانب التحليلي، كما ان التنمية المستدامة هي التي تراعي الجوانب البشرية والبيئية والتنموية، أي أنها عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية، على أساس شامل هدفها رفع المستوى المعيشي للأفراد من دون التعارض مع متغيرات البيئة الحاكمة، كما اتضح من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة، أن هذه المؤشرات كانت في حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019، إلا انها تراجعت وبشكل ملحوظ في عام الجائحة (2020) بسبب انغلاق الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد المحلي، ثم عاودت هذه المؤشرات الارتفاع بدءً من عام 2021، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد حقق الاستدامة خلال الفترة التي يغطيها البحث، وبناءً على ذلك فقد اوصت الدراسة بمجموعة توصيات تخدم اغراض الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، القطاع الانتاجي المحلي، التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولًا: المقدمة

يمكن لأدوات القطاع الاقتصادي إن تساعد في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة في البلاد ، وتمثل التكنلوجيا احد الاتجاهات العالمية التي لها اثار كبيرة على التنمية المستدامة في التطور السريع للقطاعات الانتاجية المختلفة في البلاد وتنميتها ، وعلى الرغم من وجود أثار سلبية للقطاعات الانتاجية على التنمية المستدامة والمتمثلة باستهلاك الطاقة، ونقصان الموارد، والتلوث البيئي والأثار البيئية المباشرة بسبب إنتاج واستخدام البنية التحتية ، إلا أنها لها دور كبير لا يمكن التغافل عنه بإسهامها بشكل كبير في تعزيز الجهود لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من ادواتها ومنتوجاتها التي تسهل الانتقال إلى الاستدامة. وان البلاد بحاجة ماسة لإصلاحات هيكلية من أجل مواجهة العديد من الصدمات الحادة منها انخفاض سعر النفط وتقليص حصص النفط والمعوقات التي ولدتها نتيجة العزل ولاسيما بمواجهة تفشي جائحة كورونا.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

ثانياً: مشكلة البحث

يمكن تأطير مشكلة البحث من خلال التساؤل البحثي الاتي:
كيف تأثر التنمية المستدامة على القطاعات الاقتصادية وتنميتها ومنها القطاع الانتاجي المحلي؟ وهل تأثر التنمية المستدامة في القطاع الانتاجي المحلي في الواقع الفعلي , وما هو مقدار هذا التأثير؟

ثالثاً. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واقع تطور مؤشرات التنمية المستدامة وتحديد مسارها من خلال الناتج للقطاعات الاقتصادية.

رابعاً. فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الاتية: توجد علاقة سببية غير منضبطة بين مؤشرات التنمية المستدامة والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية خلال مدة البحث.

خامساً. منهج البحث

أعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اتباعه اسلوب المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل الدراسات والمقالات والأبحاث التي تتعرض الى التنمية المستدامة في العراق , لمعرفة تأثير العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة والقطاع الانتاجي المحلي.

سادساً: حدود الدراسة

1. **الحدود الزمانية للبحث:** المدة ما بين 2019 - 2020.
2. **الحدود المكانية للبحث:** وتشمل عينة الدراسة اقتصاد العراق .

سابعاً . أهمية البحث:

تنطلق الاهمية الرئيسة لهذه الدراسة من اهمية الموضوع ذاته المتعلق بدراسة تأثير التنمية المستدامة في مؤشرات القطاع الانتاجي المحلي في العراق ، فقد أدت التنمية المستدامة الى زيادة التأثيرات الفاعلة في الأنشطة السياسية والقطاعات الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، فضلاً عن التنافس للدول في التقدم في هذا المجال المتمثل بالقطاع الانتاجي المحلي وما يشتمل عليه من وحدات اقتصادية مختلفة وبنى تحتية تشكل اساس تطور البلدان على اختلاف انواعها.

ثامناً: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الرقمي وأثره في التنمية المستدامة ومنها:

أولاً. الدراسات المحلية

الفقرات	التفاصيل
الباحث	علي، مصطفى راشد وعباس، محسن خضير
الدولة	العراق
التاريخ	2020
عنوان الدراسة	تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى: 1- تحليل مكونات الاقتصاد الرقمي لا سيما قطاع تكنولوجيا المعلومات

	والاتصالات في بيئة البلدان العربية 2- بيان أسباب الفجوة الرقمية بينها وبين البلدان المتقدمة.
منهجية الدراسة	أستخدم المنهج التحليلي.
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة	الاقتصاد الرقمي يخضع للاحتكار من قبل الشركات متعددة الجنسية التي أصبح أنتاجها الأساس هو المعرفة والذي يتجلى بالمنتجات الرقمية الذي يتركز فيها رأس المال بشكل كبير.

ثانياً. الدراسات العربية

الفقرات	التفاصيل
الباحث	عبيد، خديجة
الدولة	الجزائر
التاريخ	2014
عنوان الدراسة	دور الاقتصاد الرقمي في اعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة
هدف الدراسة	تعتبر الدراسة دولية عامة في إطارها النظري ولاسيما عند التطرق إلى مراحل تطور الاقتصاد العالمي ومراحل تطور التجارة العالمية لكن تم التركيز في إطارها التطبيقي على جنوب شرق أسيا.
منهجية الدراسة	أستخدم اسلوب المنهج الوصفي التحليلي.
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة	إن الدول التي شهدت اقتصادياتها قفزات النمو الهائلة هي نفسها الدول شهد هيكل صادراتها نمواً متزايداً ومتسارعاً في مجال المواد المصنعة والخدمات التجارية، والذي يعكس بتفاصيله تطور قطاع المعلومات والاتصالات والقطاع المالي لهذه الدول.

الفقرات	التفاصيل
الباحث	سوالم، صلاح الدين
الدولة	الجزائر
التاريخ	2015
عنوان الدراسة	دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز مسار التنمية المستدامة
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى التأكيد على إن تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وفي جميع مجالات الحياة ضمن إطار استراتيجيات وطنية شاملة وتقدمية حيث يُمكنها من الحصول على استجابات جديدة أفضل لقضايا حيوية قائمة منذ أمد طويل مثل تخفيض الفقر وتكوين الثروات وكذلك مسائل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.
منهجية الدراسة	أستخدم أسلوب المنهج الوصفي التحليلي.
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة	أظهرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالفعل تأثيراً مهماً على الأبعاد السياسية والاجتماعية للتنمية، وبصفة ولاسيما عن طريق تعزيز المشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى الشركات والمستويين المحلي والوطني، ويمكن إن تكون أداة فعالة ايضاً للتمكين للأفراد، وتعزيز مبادراتهم وتحقيق اللامركزية في مجال الإدارة وإظهار التباين في الآراء والمصالح في القضايا

الفقرات	التفاصيل
الباحث	عبد المنعم، هبة وقعلول، سفيان
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة
التاريخ	2021
عنوان الدراسة	نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية
هدف الدراسة	بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية بهدف الوقوف على التقدم المحقق في هذا المجال وربطه بعدد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، من بينها مساهمة الاقتصاد الرقمي في زيادة معدل النمو والإنتاجية والتنافسية ومستويات التنمية البشرية، وغيرها من الأبعاد الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لصناع السياسات ولاسيما منها ما يتعلق بتقييم أثر الاستراتيجيات المختلفة التي تتبناها الدول العربية لتعزيز التحول الرقمي.
منهجية الدراسة	أستخدم أسلوب التحليلي والمنهج القياسي.
اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة	تلخصت نتائج هذه الدراسة إلى تَصدر الأمارات للدول العربية في كل من المؤشر المركب للاقتصاد الرقمي والركائز الأربع المكونة له. كما يتضح تصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج للدول العربية في الركائز الأربع لمؤشر صندوق النقد الدولي المركب للاقتصاد الرقمي بشكل عام وهو ما يعد انعكاسا لعدد من العوامل لعل من أهمها استراتيجيات التحول الرقمي ألمطبقة في العديد من هذه الدول، إضافة إلى ارتفاع مستويات الدخل في هذه البلدان بما يساعدها على المواكبة السريعة للتطورات التقنية في عدد من المجالات من خلال تعزيز الاستثمارات في مجال خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات. ففي هذا الإطار تتسم كل من الأردن والمغرب وتونس ومصر بمستويات أداء متوسطة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي، وتأتي في مرتبة لاحقة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤشر المركب والركائز الأربع المتضمنة في المؤشر.

تاسعاً: الاسهام العلمي للباحث

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة , إذ انه ومن خلال الاطلاع على هذه الدراسات , فقد أتضح بأن هذه الدراسات ركزت على بعض من مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتأثيرها في التنمية المستدامة , وبهذا فهي لا تتصف بالشمول كالدراسة الحالية التي اختلفت عنها من حيث حجم المتغيرات العديدة التي تناولتها , فضلا عن المدة وحداثتها التي وقعت ضمن المدة الزمنية (2019-2021)، كما ان عدد المتغيرات كانت تتسم بالشمول، هذا كله مع استخدامها اساليب التحليل الاقتصادي والتوصل الى نتائج دقيقة تدعم اهداف البحث المتعلقة بأبعاد الدراسة المتمثلة بالتنمية المستدامة والقطاعات الانتاجية والاقتصادية وتضع معالجات وافية لمشكلة الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة

ان التطوير المستمر والتطوير الكامل , ليست سوى عدد قليل من المصطلحات العديدة للتنمية المستدامة. فالتنمية المستدامة هي عملية مدروسة ومعقدة وممتدة وشاملة ومتكاملة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية وكذلك تنمية الموارد البشرية والطبيعية ومنع تدمير الموارد وتعديل البنية التحتية الصناعية. وهي طريقة التنمية المستدامة التي تكون فعالة في تغيير المجتمع (Murad ، 2009: 106). بالإضافة إلى ذلك ، من المسلم به أنه يأخذ في الاعتبار المجتمع والاقتصاد والبيئة (الدغيري ، 1992: 60).

أما بالنسبة للفكرة الاقتصادية للتنمية المستدامة ، فقد وصفت بأنها تنمية تلبي المطالب الحالية من دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Ghoneim ، 25: 2010). ومن منظور استغلالها للموارد الطبيعية والسعي لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمع، وصفها البعض بأنها عملية تراكمية واقعية لها القدرة على الاستقرار والاستمرار والتواصل.

المحور الثاني: أهمية التنمية المستدامة

من أجل ضمان وجود الإنسان والحفاظ عليه في حياة كريمة ، وكذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى الدخل القومي ، وتحسين التحصيل العلمي ، وتوفير رأس المال ، ورفع مستويات المعيشة بشكل عام ، تعمل التنمية المستدامة كحلقة وصل بين الأجيال الحالية والمستقبلية (Abu Al-Nasr ، 2017: 90-91). اي إنه تقدم يلبي المتطلبات الحالية من دون المساس بقدرات الأجيال القادمة. لذلك فهو نمو اقتصادي واجتماعي متناسق ومتوازن ويهتم برفع مستوى المعيشة مع الحفاظ على أنظمة دعم الحياة. وفيما يلي توضيح لأهمية التنمية المستدامة: (Alia ، 2017: 15).

1. زيادة قدرة الأمة على توفير حياة جيدة لجميع الطبقات الاجتماعية بما من شأنه أن يساعد في الاستخدام الواعي والمنطقي للموارد الطبيعية.
2. زيادة فهم الناس وإحساسهم بالمسؤولية تجاه الاهتمامات البيئية ، وضبط التفاعل بين المتغيرات البيئية والأنشطة البشرية ، وتعزيز أمنهم البيئي.
3. التأكد من أن استخدام الموارد الطبيعية ذكي ومنطقي من خلال تضمين التخطيط البيئي في كل مستوى من عملية تخطيط التنمية.
4. جمع البيانات الأساسية الكافية والبيانات الدقيقة عن السمات البيئية ، وكذلك ربط أحدث التقنيات لخدمة الأهداف المجتمعية ، للسماح بالتخطيط التنموي السليم والشامل.
5. توعية الجماهير وتنبيههم إلى الصعوبات التي يواجهونها في تأمين انخراطهم في الحفاظ على البيئة.
6. الاهتمام بالنظم الاقتصادية لأنها قد تكون معرضة للخطر مثل نضوب أو تلوث إمدادات المياه أو تصحر المناطق الزراعية.

المحور الثالث: متطلبات التنمية المستدامة

تظهر غالبية مسارات التنمية في البلدان حاليًا اختلالات وفجوات لن تتمكن السياسات الحالية من معالجتها بالكامل ؛ في الواقع ، إذا لم يتم وضع سياسات إضافية لمعالجة هذه المشكلات ، فإنها تخاطر بجعل الوضع أسوأ. وأهم محاور هذه السياسات الإضافية هي: (Karam ، 1997 ، 10-12).

1 - إعادة هيكلة النظام التعليمي وربطه بشكل فعال بالقطاعات الإنتاجية ، وضمان مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والشركات في التعليم المهني والتكنولوجيا ، وتمويل الدراسة العلمي لتعبئة القدرات المتاحة وتوجيهها نحو المشاركة المباشرة في الدورة الاقتصادية.
2. بذل جهود فعالة للحد من الأمية من أجل تحقيق ذلك بشكل دائم.
3. تحسين ظروف العمل في الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وضمان الاستقلال المادي لموظفيها من أجل القضاء على الفساد والرشوة ووضع حد لتأثير السياسيين المتنفذين والأثرياء على ولاء الموظفين في تلك الإدارات.
4. تحقيق المساواة في الحصول على أدوات التمويل والتصنيع.
5. تحقيق العدالة الضريبية بين مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية وتعديل نظام ضريبة الدخل المفروض على الأفراد والشركات لمراعاة متطلبات التنمية المحلية واحتياجات تطوير القدرات الفنية.

6. المؤسسات في القطاع العام وقطاع الأعمال التي تعمل على حماية البيئة.
7. إنشاء الإطار الحكومي والقانوني.
8. العمل على منع الهجرة من الريف إلى الحضر وظواهر التمركز السكاني في المدن.

المحور الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة

للتقدم نحو التنمية المستدامة، يحتاج صانعو القرار والسياسات إلى معلومات ، وتساعد هذه المعلومات في تتبع التقدم في هذا الاتجاه. من خلال مجموعة متنوعة من المعايير ، بما في ذلك التعبير اللفظي عن وضع قائم ، أو رقم مطلق نسبي ، أو حالة محددة (Jad Al-Rub , 2011 ,66) ، يقيس هذا المؤشر التغيير في ظاهرة معينة بمرور الوقت ويساهم في تقييم تقدم البلدان والمؤسسات في تحقيق الأهداف فعليًا للتنمية المستدامة. كما يتم استخدامه لمقارنة الظواهر عبر مناطق جغرافية مختلفة ، ويقدم المؤشر معلومات حول سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة ، مما يوضح ما إذا كانت تلك الدول تتجه نحو التنمية المستدامة أو لا تزال مترددة وحذرة. هذه المؤشرات هي:

مؤشرات الاقتصاد: وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك: (Amin ، 2012: 45-47).

يتم احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية لسنة معينة على إجمالي عدد السكان لتلك السنة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن هذا المؤشر به عيوب لأنه يحجب التوزيع الحقيقي للثروة بين الناس. ويقال أن تكون على النحو التالي:

يتم تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال عدد السكان. اي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ، او من خلال النسبة B: إذ يشير هذا المصطلح إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد. ويقال أن تكون على النحو التالي:

(إجمالي الاستثمار / الناتج المحلي الإجمالي) × 100 وهو نسبة إجمالي الاستثمار الثابت.

والذي يمثل مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويعكس هذا المقياس مستوى ديون الدولة ويساعد في تقييم قدرتها على خدمة هذا الدين. والتي تكون على النحو التالي:

إجمالي الدين الخارجي مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي يكون يساوي ديون الدولة.

أ. يشير مؤشر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى مقدار المساعدة ، مثل القروض والمنح ، التي تُمنح لبعض الدول بشروط مواتية من أجل دعم نموها الاقتصادي والخدمات الاجتماعية. تستخدم هذه الصيغة لتمثيلها.

ب. تعكس نسبة الصادرات إلى الواردات من السلع والخدمات قدرة الدولة على الاستمرار في الاستيراد من دون خلق عجز في الميزان التجاري. وان صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة = (إجمالي المساعدات والقروض / الناتج المحلي الإجمالي) × 100 , ويتم التأكيد على أهمية هذا المؤشر من خلال حقيقة أنه يقيس كيفية قبول العالم الخارجي لشخص ما ويتم تمثيله باستخدام الصيغة .

ج. حالة الميزان التجاري = (الصادرات / الواردات) × 100

د. يتم تحديد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة بقسمة إجمالي كمية الطاقة التي يستخدمها الاقتصاد في سنة معينة على السكان في نفس العام.

ه. مؤشر ممارسات الإنتاج والاستهلاك: إذ يتم إنشاء هذا المؤشر منذ أن اعتمدت غالبية الدول أنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة ، والتي تستهلك الموارد بشكل متهور.

و. يتم التعبير عن رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

ز. المؤشرات الاجتماعية.

المحور الخامس: أبعاد التنمية المستدامة

من اهم ابعاد التنمية المستدامة هي:

1. **البعد الاقتصادي:**

إن رفاهية الشخص والحفاظ على بيئته مهمة لنمو البلد بقدر أهمية توفير الاحتياجات الأساسية وخلق سلع جديدة. نتيجة لذلك ، يمكن تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديًا من خلال التأكد من:

- ✓ تأمين التوسع الاقتصادي طويل المدى.
- ✓ معدل الرسملة.
- ✓ تلبية الاحتياجات الأساسية.
- ✓ التوزيع العادل والعادل للموارد والدخل.

2. **البعد الاجتماعي:**

إن مفهوم النمو البشري وتحسين حياته هو المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه المكون الاجتماعي للتنمية المستدامة.

- ✓ قد تساعد المكونات المذكورة أعلاه في ذلك (Salehi ، 2008: 871).
- ✓ ضمان استيفاء المتطلبات الإنسانية الأساسية ، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الطبية.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجيل الحالي ومن يليه.
- ✓ اشراك أفراد المجتمع في التخطيط واتخاذ القرار وتنفيذ تلك الاختيارات.

3. **البعد البيئي:**

تشكل الأنشطة والمكونات التي تدخل في الحفاظ على البيئة على المدى الطويل البعد البيئي. لتحقيق التنمية البيئية المستدامة ، يجب إعطاء عدة عوامل بالإضافة إلى هذا البعد الاستراتيجي ، البعد التكنولوجي ، أو البعد التقني (Ahmed ، 2008: 12).

- ✓ حماية البيئة من خلال الإدارة البيئية السليمة لمبادرات التنمية في هذه المشاريع.
- ✓ التقييم المستمر للأثر البيئي لمبادرات التنمية.
- ✓ تطوير تشريعات بيئية رادعة والسعي لإنشاء منظمات تركز على القضايا البيئية.

إن الانتقال إلى الوسائل التقنية والتقنية عالية الكفاءة التي يمكنها ، على نطاق واسع ، تقليل استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية هو المقصود بالتنمية المستدامة في الدول الصناعية. وهذا البعد الإضافي ، المعروف بالبعد التكنولوجي ، يضاف إلى الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. بالمقارنة مع ما هو متاح من هذه التكنولوجيا في الدول المتقدمة ، فإن الكفاءة الضعيفة المستخدمة في غالبية البلدان النامية تولد التلوث بشكل واضح (Farah ، 2006 ، 26).

المحور السادس: العلاقات الفلسفية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمعتمدة على وفق النظرية الاقتصادية.

تلعب القطاعات الانتاجية دورا فاعلا في ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة، إذ انها تعزز من أنشطة الدراسة والتطوير لتحسين أداء المؤسسات الحكومية والخاصة وتقود إلى استحداث أنماط اقتصادية ومؤسسية جديدة ، كما انها تحفز النمو الاقتصادي وتولد فرص عمل جديدة تسهم في تقليص الفقر ووضع الخطط والبرامج والعمل على تحقيق أهداف التحول الرقمي، وتتيح هذه الوسائل رفع مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة وبالتالي تحسين الإنتاجية وصولا لتحقيق الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (رشيد , 2005 , 57). كما انها توفر وسيلة هامة ومشتركة لدعم التنمية البشرية المستدامة والقضاء على مشاكل الحياة الحقيقية ، مما تساعد على تعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من حدة التخلف وكذلك دعم وتعزيز التجارة والمعرفة عن طريق ايجاد بيئة مناسبة وممكنة (محمود , 2020 , 20).

عليه فان التنمية وتطور القطاعات الانتاجية والاقتصادية تربط بينهما بعلاقة اقتصادية متبادلة ، اي ان التنمية ناتجة من تطور القطاعات الانتاجية وبالعكس، كما انها يمكن ان تكون اداة ووسيلة لتحقيق التنمية وايضاً يمكن ان تصبح هدفا تنمويا بحد ذاتها (هاشم، 2019، 19).

ومن اهم ايجابيات تطور القطاعات الانتاجية والاقتصادية ، هي انها وسيلة واداة لكي تمكن الناس والشعوب من الاكتفاء الذاتي من اجل تلبية احتياجاتهم الضرورية وتقديم المساعدة للناس في استعمال طاقتهم الكامنة كلها.

ان تحقيق اهداف التنمية المستدامة يمثل تحد امام المجتمع الدولي وكذلك البلدان التي التزمت بتحقيق اهداف التنمية ومن بينها بلدان عربية ، اذ انها تساعد في القضاء على الفقر والجوع خاصة في المناطق الزراعية ، وذلك من خلال تهيئة وانسياب الادوات المختلفة التي تتعلق بطرق الزراعة وكذلك كيفية معالجة التربة واساليب مكافحة الآفات الزراعية والتنبؤ بالأحوال الجوية مسبقاً ، وايضا المساعدة في كيفية الاهتمام بالمحاصيل الزراعية وطرق معالجتها وجمعها تمهيدا لتخزينها اضافة للحصول على الاسعار في الاسواق الداخلية والخارجية. كذلك تستعمل لتقليل نسبة الفقر واغناء المهارات وبناء القدرات واثراء الخبرات (الاسكو، 2013، 39). وهذا يؤدي الى نمو القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية بشكل كبير, وزيادة كفاءتها واحداث ثورة في مجال الدراسة العلمية والتطور العلمي وتطور المجال الثقافي وتحقيق الربح من خلال تطوير هذه القطاعات الحيوية وزيادة انتاجيتها ، كما في المستشفيات والمختبرات الطبية لتحقيق نتائج حيوية في هذا الجانب وغيرها من القطاعات الحيوية الاخرى , ومن ثم يكون مدخلا رئيسا للتنمية المستدامة. إذ ان مساهمة التنمية المستدامة يكون من خلال ابعادها (الاقتصادية, الاجتماعية, البيئية, والتكنلوجية) ومديات قدراتها في تطوير القطاعات الاقتصادية في البلاد.

المبحث الثالث: تحليل التنمية المستدامة في القطاع الانتاجي المحلي

1. القطاع الصناعي:

يلعب القطاع الصناعي دورا اساسيا في التنمية المستدامة سواء من خلال العمل في منشأته الكبيرة او الصغيرة , ويستعرض الجدول (1) دور القطاع الصناعي للمنشآت الكبيرة في التنمية المستدامة للسنوات المشمولة بالبحث:

جدول (1): التنمية المستدامة في القطاع الصناعي للمنشآت الكبيرة للسنوات المشمولة بالبحث(مليون دينار)

السنه	عدد المنشآت	المشتغلون	الاجور	المزايا	قيمة الانتاج الصناعي	قيمة المبيعات
2019	535	22.842	135.983	22.962	2.545.254	2.409.229
2020	619	25.642	148.000	11.153	2.336.153	2.061.832
2021	213	26.761	152.331	24.569	3.223.231	3.066.875

المصدر: النشرة السنوية للبيانات الإحصائية للمنشآت الصناعية خلال المدة المذكورة .

ويوضح الشكل (1) التنمية المستدامة في القطاع الصناعي للمنشآت الكبيرة للسنوات المشمولة بالبحث على مستوى عدد المنشآت , المشتغلون , الاجور , المزايا , قيمة الانتاج الصناعي , قيمة المبيعات :

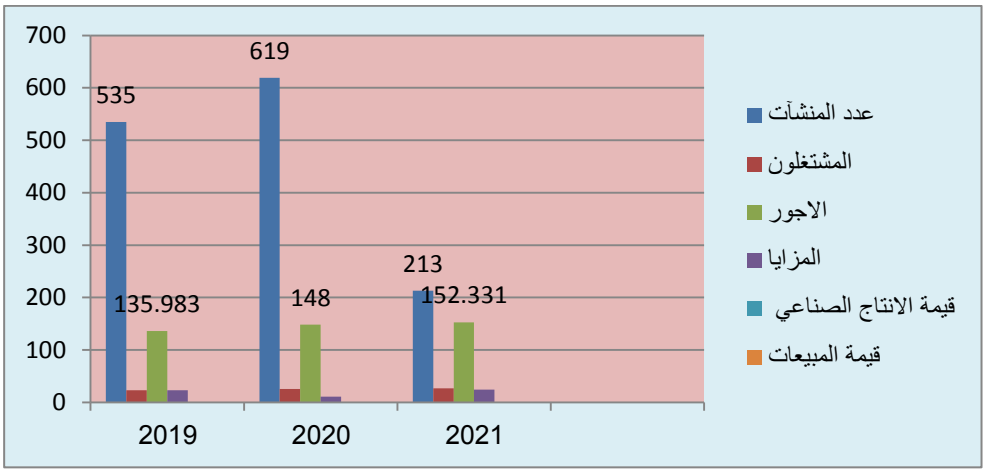

شكل (1) دور القطاع الخاص في القطاع الصناعي العراقي خلال المدة المشمولة بالبحث

المصدر: من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق.

ونلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) ان عدد المنشآت العاملة وعدد العاملين في منشآت القطاع الخاص (28,947) عامل في السنوات السابقة , ثم اخذ بالانخفاض خلال الاعوام المتبقية من مده البحث حتى استقر عند (22,842) عامل عام 2019 , ثم ارتفع عام (2020) الى 25.642 عامل , كذلك الحال بالنسبة للأجور والمزايا , اذ انخفضت الاجور في السنوات السابقة , ثم ارتفعت لتصل في عام (2020) بمقدار (148,000) مليون دينار وبارتفاع ملحوظ , والامر نفسه بالتطبيق على المزايا المالية , اذ انها انخفضت عام (2020) لتصل الى (11,153) مليون دينار , بعدها ارتفعت الى 24.569 مليون دينار , وفيما يتعلق بالإنتاج الصناعي فقد بلغت قيمته (2,545,254) مليون دينار عام 2019, ثم انخفضت الى (2,336,153) مليون دينار عام 2020 , ثم ارتفع الى 3.223.231 مليون دينار , والامر نفسه يوصف لقيمة مستلزمات الانتاج , اذ انها اخذت بالارتفاع حتى تصل قيمها اقصاها الى (1,515,289,751) عام (2020) وكانت الايرادات المتحققة في القطاع الصناعي اخذت بالارتفاع التدريجي حتى وصلت في 2019 الى (2,409,229) مليون دينار الا انها انخفضت الى (2.061.832) مليون دينار عام (2020) , ثم ارتفعت الى3.066.875 مليون دينار.

وعلى هذا الاساس نلاحظ ان للقطاع الخاص والعام دور بارز في تنميه القطاع الصناعي العراقي وبنسب متفاوتة خلال مده البحث , الا ان هذا الدور كان يتسم بالتقلب والتذبذب الشديدين وهذا يعزى الى اسباب امنيه واقتصاديه وسياسيه فضلا عن منافسة المنتج الاجنبي الذي يتسم بالسعر التنافسي مع منتوجات الصناعة العراقية التي تتصف بارتفاع اقيامها وعدم اعتمادها سياسة سعرية تنافسية .

2. التنمية المستدامة للقطاع الزراعي

التنمية المستدامة الزراعية هي احد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يختلف في أهدافه ووسائله عن التنمية الاقتصادية وأهدافها، فقد عرفت على أنها الإجراءات كافة التي من شأنها زيادة الإنتاجي الزراعي المتاح في عملية التنمية الاقتصادية[1].

[1] د. حازم البيلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا،2012، ص22.

وتعد ظاهرة التنمية من الظواهر المعقدة ، إذ ان أهدافها الأساسية بشكل عام هي رفع مستوى المعيشة والزيادة في تكوين رأس المال التي تمثل ندرته الصفة الاساسية للدول منخفضة الدخل ، وهنا يجب ان تؤخذ ظروف كل بلد بعين الاعتبار عند وضع خطة التنمية والتأكد على انها تستحق الزيادة بالإنتاجية وتتلاءم مع الزيادة الرأسية في الطلب على السلع والزيادة الافقية بعدد السكان[2].

ويوضح الجدول (2) اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق والميزان التجاري لهما للمدة من 2019- 2021 مبيناً الزيادات والنقصان في الميزان التجاري العراقي :

جدول (2): اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق والميزان التجاري لهما للمدة المشمولة بالبحث (مليون دينار)

السنة	اجمالي الصادرات الزراعية	اجمالي الاستيرادات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	الصادرات الكلية	الاستيرادات الكلية	الميزان التجاري العراقي
2019	16.00	6860.00	-6844.00	96000	58138	+37862.00
2020	12.00	5682.00	-5670.00	102100	48150	+53850.00
2021	17.00	6750.00	-6733.00	104120	61670	+42450.00

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (FAO) كتاب الإحصاءات السنوية، وموقع الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat.

* وبالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي – المجموعة الإحصائية .

ويوضح الشكل (2) اجمالي الصادرات الزراعية ، اجمالي الاستيرادات الزراعية ، الميزان التجاري الزراعي ، الصادرات الكلية ، الاستيرادات الكلية ، الميزان التجاري العراقي ، اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق والميزان التجاري لهما للمدة المشمولة بالبحث مبيناً اجمالي الزيادات والنقصان في الميزان التجاري العراقي:

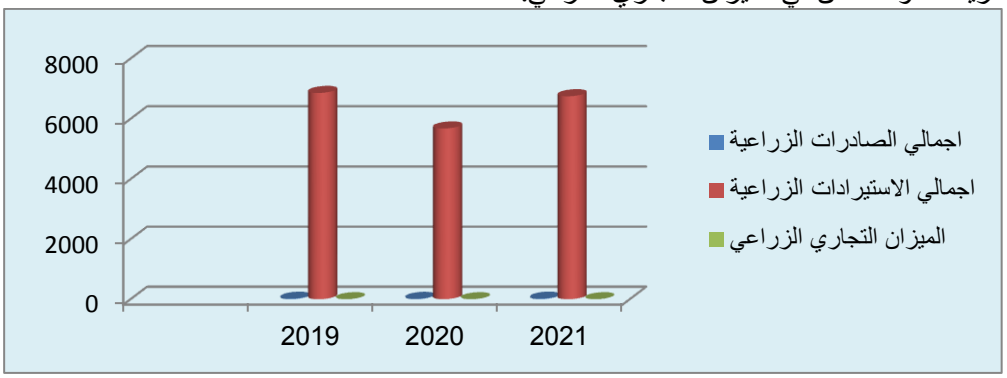

الشكل (2): اجمالي الصادرات والاستيرادات في العراق والميزان التجاري لهما للمدة المشمولة بالبحث

المصدر: من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق.

ونلاحظ من الجدول السابق والشكل المستند اليه ان الاستيرادات الزراعية تفوق كثيراً الصادرات الزراعية.

[2] د. صبحي تادرس قريصة، محمد عبد العزيز عجمية، إسماعيل محمد هاشم، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية للنشر، مصر، 2016، ص466.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):504-520
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.26

ويوضح الجدول (3) اجمالي تكوين راس المال الثابت الكلي والخاص وللقطاع الزراعي والقطاع الزراعي الخاص:

جدول (3): اجمالي تكوين راس المال الثابت الكلي والخاص وللقطاع الزراعي والقطاع الزراعي الخاص (مليون دينار)

السنة	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية	تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص	اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص الزراعي بالأسعار الجارية	اجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية
2019	54580009.9	11455400.7	36994.5	722401.9
2020	51800000	11098432.1	80763.8	704326.1
2021	58479070	12154349.6	82123.1	760128.3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

وقد بلغ اجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق في سنة 2019 (54.5) ترليون دينار , ثم بسنة 2020 سجل انخفاض بمبلغ (51.8) ترليون دينار , ثم ارتفع الى (58.4) تريليون دينار في 2021.

اما اجمالي رأس المال الثابت في القطاع الخاص لسنة 2019 فبلغت قيمته (11.4) تريليون دينار، بينما سجل انخفاض في عام 2020 بلغت قيمته (11.1) ترليون , ثم اخذ ينمو وبشكل مرتفع في سنة 2021 ليصل الى 12.1 تريليون دينار.

وكان اجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الخاص في الزراعة بدأ بانخفاض لسنة 2019 إذ كانت قيمته (37) مليار دينار ، بينما سجل ارتفاع عام 2020 بلغت قيمته (80.8) مليار دينار , ثم وصل الى 82 مليار دينار عام 2021.

وبلغ اجمالي تكوين راس المال الثابت بالقطاع الزراعي لسنة 2019 بمبلغ قيمته (722) مليار دينار، بينما سجل ارتفاعا سنة 2020 بمبلغ قيمته (704) مليار دينار , ثم في سنة 2021 ليصل الى 760 مليار دينار ومن هنا يتضح دور القطاع الخاص والعام في تنمية القطاع الزراعي , وكما يوضحه الشكل البياني الاتي الذي يضم المحاور الاتية : اجمالي تكوين راس المال الثابت في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية ، اجمالي تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص الزراعي بالأسعار الجارية ، تكوين راس المال الثابت للقطاع الخاص ، اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية :

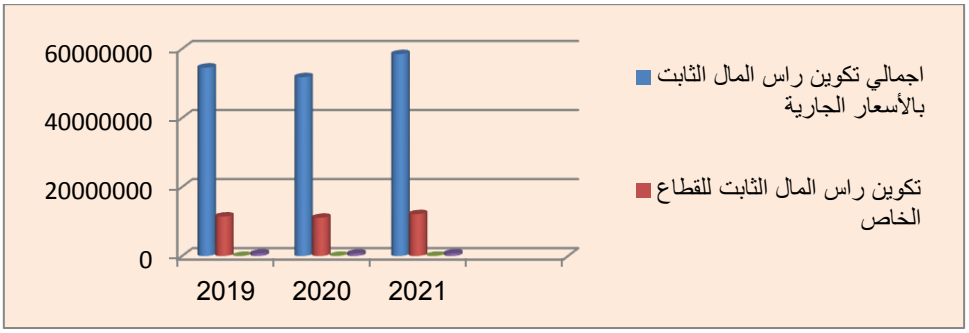

الشكل (3): رأس المال الثابت الكلي والخاص وللقطاع الزراعي العام والقطاع الزراعي الخاص

المصدر : من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):504-520
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.26

3 . التنمية المستدامة في قطاع النقل والاتصالات

يلعب قطاع النقل في العراق ولاسيما في النقل البري دورا كبيرا ومؤثرا , ويستعرض الجدول (2-20) اجمالي سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور العامة لعام (2020) .

جدول(4): اجمالي سيارات القطاع الخاص المسجلة في مديرية المرور لعام 2020

المحافظة	عدد سيارات القطاع الخاص (الدائمي)	عدد سيارات القطاع الخاص (فحص مؤقت)	عدد سيارات القطاع الخاص جدول انتاج المشروع الوطني (اللوحات الجديدة)	المجموع الكلي	النسبة المئوية %
نينوى	250.631	75.141	32.183	357.955	5.2
كركوك	120.300	6.500	62.341	189.141	2.7
ديالى	142.918	6.773	82.855	232.546	3.4
الانبار	133.765	48.292	48.096	230.153	3.3
بغداد	995.251	48.765	1.423.159	2.467.157	35.8
بابل	151.652	6.919	118.074	276.645	4.0
كربلاء	75.269	2.431	73.778	151.478	2.2
واسط	82.165	15.298	77.351	174.814	2.5
صلاح الدين	115.953	61.605	42.187	219.745	3.2
النجف	100.889	43.177	83.269	227.335	3.3
القادسية	101.162	12.209	75.728	189.099	2.7
المثنى	51.707	6.236	47.339	105.282	1.5
ذي قار	79.321	3.942	79.253	162.516	2.4
ميسان	51.131	4.359	54.089	109.579	1.6
البصرة	144.304	3.473	140.139	287.916	4.2
المجموع	2.596.418	345.120	2.439.841	5.381.379	78.1
دهوك	250.159	0	0	250.159	3.6
اربيل	714.393	0	0	714.393	10.4
السليمانية	542.270	0	0	542.270	7.9
مجموع الاقليم	1.506.822	0	0	1.506.822	21.9
المجموع الكلي	4.103.240	345.120	2.439.841	6.888.201	100.0

المصدر: وزارة الداخلية (مديرية المرور العامة).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (2), Part (1):504-520
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.2.26

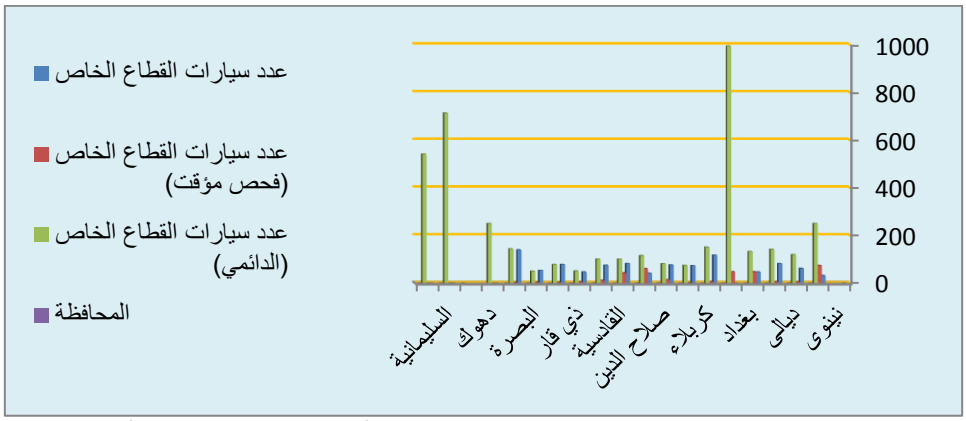

الشكل (4): يوضح اجمالي سيارات القطاع الخاص في العراق بحسب المحافظات

المصدر : من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق.

ويوضح الشكل (4) اجمالي سيارات القطاع الخاص في العراق بحسب المحافظات، ومن هذا الجدول والشكل نلاحظ ان اعلى نسبة مسجلة لسيارات النقل الخاص كانت في مدينة بغداد وبنسبة(35.8%) تليها مدينة نينوى بنسبة (5.2%) ثم البصرة (4.2%) وبابل (4%). والذي يضم المحاور الاتية: المحافظة ، عدد سيارات القطاع الخاص ، جدول انتاج المشروع الوطني (اللوحات الجديدة)، عدد سيارات القطاع الخاص (فحص مؤقت) ، عدد سيارات القطاع الخاص (الدائمي).

ونلاحظ من الجدول (4) والشكل (4) ان اكثر اعداداً لسيارات القطاع الخاص الدائمي كانت في بغداد وبعدد (995.251) سيارة , تليها اربيل بعدد (714.393) , وفي مجال عدد سيارات القطاع الخاص (فحص مؤقت) فكان اكثر عددا من السيارات في نينوى (75.141) سيارة تليها صلاح الدين وبعدد (61.605) سيارة , وفي مجال السيارات ذات التسجيل الجديد فكانت بغداد في الترتيب الاول وبعدد سيارات (1.423.159) تليها وبعدد البصرة (140.139) .

وفي مجال النسبة الكلية لعموم المحافظات وعلى مستوى جميع السيارات فقد كانت بغداد بالمستوى الاول وبنسبة (35.8)% تليها الموصل (5.2)% , وبهذا فان للقطاع الخاص له دورا اساسيا ومؤثرا في تنمية قطاع النقل في البلاد.

وفي مجال الاتصالات , يستعرض الجدول (5) اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي حسب محافظات البلاد لعام (2020).

جدول(5): اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي في محافظات العراق لعام(2020)

المحافظة	زين, اسيا سيل, كورك	اجمالي خطوط الهاتف اللاسلكي
نينوى	2.826.608	15.562
كركوك	1.429.766	23.612
ديالى	1.466.578	49.365
الانبار	1.888.519	12.980
بغداد	9.042.165	178.407
بابل	1.863.389	307.819
كربلاء	1.458.040	111.552
واسط	1.318.651	2.496
صلاح الدين	1.291.235	1.860
النجف	1.818.440	188.444
القادسية	1.123.340	41.721

المثنى	773.306	11.951
ذي قار	1.896.007	624
ميسان	842.894	346
البصرة	2.619.665	9.761
محافظات اقليم كردستان		
دهوك	1.953.696	-
السليمانية	2.458.704	6.836
اربيل	3.600.122	107
المجموع	39.671.125	963.443

المصدر: هيئة الاعلام والاتصالات

والشكل يوضح اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي بحسب المحافظات خلال عام (2020):

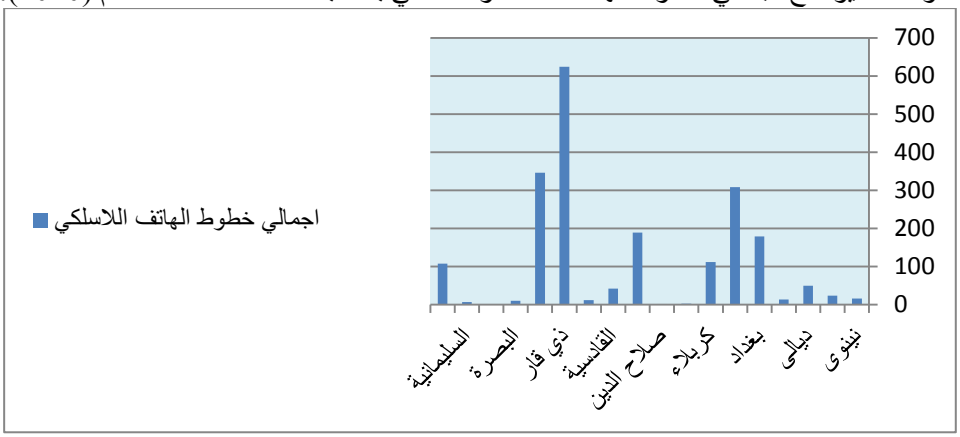

الشكل (5): يوضح اجمالي خطوط الهاتف النقال واللاسلكي بحسب المحافظات خلال عام(2020)

المصدر : من اعداد الباحث على وفق بيانات الجدول السابق

ومن الجدول والشكل نلاحظ ان محافظات بغداد قد جاءت بالمستوى الاول وبعدد خطوط للهاتف النقال بلغت(9.042.389) تليها البصرة وبعدد(2.619.665) اما في محافظات اقليم كردستان جاءت اربيل بالمستوى الاول وبعدد خطوط (3.600.122) ثم السليمانية(2.458.704) ومن هنا يمكن القول بان القطاع الخاص كان له الدور الاساس والمحوري في تنمية قطاع الاتصالات , اما القطاع العام فلا يمكن ان يشكل اي جزء ملموس منه.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. اثبات فرضية البحث التي تنص: توجد علاقة سببية غير منضبطة بين مؤشرات التنمية المستدامة والناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية خلال مدة البحث.
2. التنمية المستدامة هي التي تراعي الجوانب البشرية والبيئية والتنموية، أي أنها عملية شاملة تتعامل مع مختلف جوانب ومكونات الحياة الاجتماعية ، على أساس شامل. من حيث التخطيط للجوانب الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع ، هدفها رفع المستوى المعيشي للأفراد من دون التعارض مع متغيرات البيئة الحاكمة.
3. من خلال تحليل مؤشرات التنمية المستدامة ، تبين أن هذه المؤشرات في حدود آمنة ومتقدمة في عام 2019 , الا انها تراجعت وبشكل ملحوظ في عام الجائحة (2020) بسبب جائحة كورونا ، ثم

عاودت الارتفاع بدءً من عام 2021 ، مما يشير إلى أن الاقتصاد قد حقق الاستدامة خلال الفترة التي يغطيها البحث.

4. اتضح من خلال الجانب التحليلي للبحث , وجود تأثير واسع وقوي للتنمية المستدامة في وحدات القطاع الانتاجي المحلي ومن دون استثناء.
5. ان للقطاع الخاص والعام دور بارز في تنميه القطاع الصناعي العراقي وبنسب متفاوتة خلال مده البحث , الا ان هذا الدور كان يتسم بالتقلب والتذبذب الشديدين وهذا يعزى الى اسباب امنيه واقتصاديه وسياسيه فضلا عن منافسة المنتج الاجنبي الذي يتسم بالسعر التنافسي مع منتوجات الصناعة العراقية التي تتصف بارتفاع اقيامها وعدم اعتمادها سياسة سعرية تنافسية .
6. ان الاستيرادات الزراعية تفوق كثيراً الصادرات الزراعية ، بسبب عدم الاهتمام بها ودعمها من الدولة.
7. في مجال النسبة الكلية لعموم المحافظات وعلى مستوى جميع السيارات فقد كانت بغداد بالمستوى الاول وبنسبة (35.8)% تليها الموصل (5.2)% , وبهذا فان للقطاع الخاص له دورا اساسيا ومؤثرا في تنمية قطاع النقل في البلاد , بسبب الكثافة السكانية في هذه المحافظات .
8. ان القطاع الخاص كان له الدور الاساس والمحوري في تنمية قطاع الاتصالات , اما القطاع العام فلا يمكن ان يشكل اي جزء ملموس منه.

ثانياً: التوصيات

1. يوصي البحث باستفادة العراق من تجارب الدول العربية المتطورة مثل الامارات والسعودية من خلال توسيع حجم الانفاق على مشاريع التنمية المستدامة وتضمين هذا الانفاق في الموازنة العامة للدولة .
2. ضرورة الاستفادة من تجارب الدول العربية المذكورة في هذا المجال الحيوي المتعلق بتنويع مصادر الدخل ولاسيما ان العراق يعاني الكثير من هذا الجانب لاعتماده على الدخل الريعي الاحادي الناجم عن النفط وبما يقود الى التنمية المستدامة في القطاع الانتاجي المحلي.
3. الاهتمام بقطاع النقل والاتصالات على اعتباره عصب التطور والتنمية المستدامة في البلاد .
4. ضرورة الاهتمام في القطاع الزراعي من حيث انشاء الخزانات والسدود للاستفادة منها وعدم جعل البلاد ممراً مائياً يشكل هدر في هذه الثروة المائية وعدم الاستفادة منها.
5. ضرورة تشجيع القطاع الخاص حتى يكون له دور هام ومميز يرفد القطاع العام بكل ما يحتاجه او يكون موازي له , كلاً منهما يعمل على ايجاد التنمية المستدامة في البلاد.

المصادر:

1. Abu Al-Nasr, Medhat, Muhammad, Yasmine Medhat 2017, sustainable development, its content, dimensions, indicators, The Arab Group for Training and Publishing, first edition, Cairo, Egypt.
2. Ahmed, Dirar Al-Mahi Al-Obeid, 2008, The emergence and development of the concept of sustainable development, a peer-reviewed scientific and cultural periodical issued by the Knowledge Enlightenment Center, Fifth Issue, Al-Dinawiya Publishing Company, Sudan. infidel
3. Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).

4. Alia Suhail Najm, 2017, Sustainable Development and Environmental Pollution in Iraq, Problems and Solutions, Al-Kut University College Journal, Volume One, Issue 4.
5. Al-Mashhadani, Haneen Radwan Abdel-Qader, 2021, Government spending on the education sector and its role in achieving sustainable development in Iraq for the period (2004-2019), PhD thesis, College of Administration and Economics, Anbar University.
6. Amin, Hafez Abd al-Amir, 2012, environmental challenges and their implications for the path of sustainable development in Iraq for the period (2010-2019) analytical study, master's thesis, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Baghdad.
7. Farah Bashir Khalifa, 2006, The Interrelationship between Sustainable Development and the Environment, Master's Thesis in Economics, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
8. Ghoneim, Othman Muhammad Abu Zant, Magda, 2010, sustainable development, its philosophy, planning methods and measurement tools, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman - Jordan.
9. Hanan Abdul Khader Hashim, 2011, The Reality and Requirements of Sustainable Development in Iraq: Legacy of the Past and Necessities of the Future, Kufa Studies Center, No. 21.
10. Jad Al-Rub, Hossam El-Din, Lexicon of Human Development Terms, 1st Edition, Rawafed for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt 2011.
11. Karam, George, 1997 Sustainable Human Development and Macroeconomics: The State of the Arab World, Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, New York.
12. Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
13. Murad, Nasser, 2009, sustainable development and its challenges in Algeria, Arab Economic Research, Issue 46, Blida University, Algeria.
14. Mustafa Al-Abdullah, 2004, Comprehensive Development and Human Development, Al-Hiwar Al-Motaddin Newspaper, Issue 816, Management and Economics Hub. Urban.
15. Salehi, Saleh, 2008, Comprehensive sustainable development and efficient use of petroleum wealth in Algeria, International Forum for Sustainable Development and efficient use of available resources, Part One, Sixth Axis, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.